

التحليل النحوي لاختيارات ابن مالك من خلال كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

Grammatical Analysis of Ibn Malik's Choices through His Book "Evidences for Clarification and Correction of Right Collections Problems"

د. محمد الخير نصر يوسف & د. إبراهيم شريف مصطفى: محاضران في قسم اللغة العربية بالمعهد
العالي لإعداد المعلمين بأنجمينا . تشاد.

Dr. IBRAHIM CHERIF MOUSTAPHA & Dr. MAHAMAT ALKHER
NASSOUR YOUSOUF: Lecturers in the Department of Arabic Language
at the Higher Institute for Teacher Training in N'Djamena, Chad.

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v5i1.1313>

الملخص:

هدفت الدراسة إلى استخراج اختيارات ابن مالك النحوية التي صرح بها في كتابه وجمعها ودرستها وتأسيس الخلاف فيها، وذلك من خلال التعرض للشواهد النحوية التي ساقها الشيخ ابن مالك في هذا الكتاب، ومنهجنا في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، حيث قمنا باستقراء المسائل النحوية التي اختارها ابن مالك في هذا الكتاب جمعاً ودراسة، وتنفيذاً لهذا المنهج فقد التزمنا بخطوات عملية تتمثل في ذكر الحديث، وتخريجه من الكتب المتخصصة، بعد وضعنا عنواناً مناسباً للمسألة التي يدخل تحتها الحديث الشريف، بالإضافة إلى حصر الشواهد القرآنية ببيان رقم آياتها وسورتها، وحصر الشواهد الشعرية ونسبتها إلى قائلها، وبيان موطن الاستشهاد بها وذكر بحر الشعر، كما رتبنا المسائل النحوية وفق ترتيب ابن مالك في ألفيته، بدءاً بالنكرة والمعرفة وانتهاء بحروف الجر، وتحت كل باب مباحث ومسائل نحوية، ثم وازنا بين آراء النحويين لاختيار الراجح منها مع الاستدلال على رجحانه من خلال كتبهم إن وجدت وإلا فمن خلال ما يعثر في أمهات الكتب، وقد جاء البحث في مقدمة، وخاتمة، ثم فهرس المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: تحليل، نحوي، ابن مالك، اختيارات.

Abstract:

the study aimed to extract the choices of Ibn Malik grammatical choices stated in his book, with collecting, studying and rooting the dispute in them, through exposure to the grammatical evidence given by Sheikh Ibn Malik in this book.

Our approach in this study is the inductive descriptive analytical approach, where we extrapolated the grammatical issues chosen by Ibn Malik in this book collection and study, and in implementation of this approach we have committed to practical steps are:

In the mention of the hadith, and its extracting from specialized books, after we put an appropriate title for the issue under which the hadith enters, in addition to limiting the Quranic evidence by indicating the number of its verses and surahs, and limiting the poetic evidence and attributing it to the one who said it, and indicating the place of citation and mentioning the meters of poetry, as we arranged grammatical issues according to the order

of Ibn Malik in His Thousand Verses, starting with denial and identification and ending with prepositions, and under each section investigations and grammatical issues. Then we balanced the views of grammarians to choose the most correct ones with inference of preponderance through their books, if any, otherwise it is through what is found in the mothers of books, the study came in an introduction, and a conclusion, then an index of sources and references.

Keywords: Grammatical, analysis, Ibn Malik, choices.

المقدمة:

إن علم النحو من أقدم علوم العربية وضعا وأسماها قدرا وأنفعها أثرا في تقويم اللسان وصيانة اللغة، وهو من العلوم التي يعرف بها كتاب الله وسنة رسوله . صلى الله عليه وسلم . وقد بذل علماء هذه الأمة جهودا كبيرة في العناية بعلم النحو وغيرها من العلوم الأخرى، ومما لا شك فيه أن الشيخ ابن مالك من علماء هذه الأمة، وهو من المحققين والمجيدين لفن العربية ويظهر ذلك جليا في كتبه، ومن بينها كتاب: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، وهو الكتاب الذي تدور حوله هذه الدراسة، ومما دفعنا ولفت انتباهنا إلى هذا البحث تلك العبارات والمصطلحات التي استخدمها ابن مالك والتي تدل على الاختيار نحو: (وهذا مما خفي على النحويين وهو ثابت عندي، والصحيح الحكم بجوازه، والجواز أصح، وهم في ذلك مصيبون، وبقوله أقول، وعندني أجود) إلى غير ذلك من مترادفات لفظ الاختيار .

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في جمع اختيارات ابن مالك النحوية التي وردت في كتابه: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، ومن ثم معالجتها وإبراز موقفه منها ومظاهرتها بمواقف النحويين الآخرين في توجيهاته لها.

تنبثق عن مشكلة الدراسة مجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

ما مدى تأثير هذه الاختيارات في كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)؟ وهل يمكن حصرها؟ وإذا قمنا بجمع اختيارات ابن مالك النحوية التي وردت فيه، وتوثيقها من خلال كتب ابن مالك الأخرى، وبيعض كتب التراث النحوية الأخرى هل ممكن مقارنتها بمن سبقه من النحاة؟

منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، حيث قمنا بإحصاء المسائل النحوية التي اختارها ابن مالك في كتابه: (شواهد التوضيح والتصحيح) ودرستها مستعينين بكتب ابن مالك المطبوعة ك(شرح الكافية الشافية، وشرح التسهيل والفوائد وتكميل المقاصد، وشرح التسهيل، وعمدة الحافظ، وسبك المنظوم وفك المختوم).

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اختيارات ابن مالك النحوية، وخصوصا التي وردت في هذا الكتاب، وما مدى أهميتها، كما تهدف إلى الكشف عن عقلية ابن مالك النحوية بمنهجية متكاملة، وفهم توجهاته النحوية من خلال تفضيلاته واختياراته.

أهمية الدراسة:

إن كتاب: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) من كتب التراث القيمة، وهو من أكثر وأشهر كتب ابن مالك النحوية التي اعتنت بالاستشهاد بالأحاديث النبوية في إثبات القواعد النحوية، حيث بلغ في الاستشهاد بالحديث فيه مبلغا لم يدع مجالاً للشك في تبني مذهب المجوزين للاحتجاج بالأحاديث النبوية في إثبات القواعد النحوية، كما تأتي نفاسته أيضا.

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع والاستقراء لم نعثر على دراسة محيطية ومفصلة بهذا العنوان: (اختيارات ابن مالك النحوية من خلال كتابه شواهد التوضيح) فكل ما وقفنا عليه هي دراسات متشابهة كدراسة الدرس النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك.

المبحث الأول: نعم وبئس والعطف:

المسألة الأولى: (هل يجوز الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتميز؟)

من الأفعال الجامدة التي لا تتصرف نعم وبئس، والمقصود بها إنشاء المدح والذم، تقول: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، ولها أحكام كثيرة يرجع إليها في مظانها، ومن بين أحكامها وقوع التمييز بعد فاعلها اسما ظاهرا وهو موطن من مواطن الخلاف بين النحويين حيث انقسموا إلى ثلاثة مذاهب:

(1) المذهب الأول: المنع

وهو مذهب سيبويه¹ وتبعه فيه ابن يعيش² حيث منع الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، فلا يجوز عنده: نعم الرجل رجلا زيد، لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة إلى التمييز لأن أحدهما كاف عن الآخر.

قال ابن مالك: "وهو مما منعه سيبويه، فإنه لا يجيز أن يقع التمييز بعد فاعل نعم وبئس إلا إذا أضمر الفاعل كقوله تعالى: (بئس للظالمين بدلا) [الكهف: 50].³

(2) المذهب الثاني: الجواز

وهو مذهب المبرد حيث قال: "نعم الرجل رجلا زيد" فقولك: (رجلا) تأكيد: لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا، وإنما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهما، إنما ذكرت الدرهم تأكيدا، ولو لم تذكره لم تحتج إليه وعلى هذا قول الشاعر:

ترود مثل زاد أبيك فينا *** فنعم الزاد زاد أبيك زادا⁴

وأخذ بهذا الرأي ابن السراج حيث قال: (وإذا قلت: نعم الرجل رجلا زيد، فقولك: (رجلا) تأكيد، لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهما)⁶.

(3) المذهب الثالث: جواز الجمع بينهما إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل نحو: نعم الرجل فارسا زيد وإلا فلا نحو: نعم الرجل رجلا زيد، ويمثل هذا المذهب ابن عصفور حيث صرح في كتابه المقرب بأنه: "لا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل"⁷.

ثم رد على من تمسك بقول الشاعر:

¹ الكتاب، ج 1، ص 177.

² شرح المفصل، ج 7، ص 132.

³ شواهد التوضيح، ص 107.

⁴ البيت من بحر الوافر وهو لجرير يمدح فيها عمر بن عبد العزيز والبيت في الديوان، ج 1، ص 188، وشرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 71، والمقتضب، ج 2، ص 148. الشاهد فيه قوله: (نعم الزاد ... زادا) حيث جمع بين الفاعل الظاهر وهو: (الزاد) والتمييز وهو (زادا) عند من أجاز الجمع.

⁵ المقتضب، ج 2، ص 148.

⁶ الأصول، ج 1، ص 115.

⁷ المقرب، ج 1، ص 68-69.

والتغليبون بئس الفحل فحلهم *** فحلا وأمهم زلاء منطبق¹

"فانتصاب فحل على أنه حال مؤكدة لا تمييز، وأما قوله:

ترود مثل زاد أببك فينا *** فنعم الزاد، زاد أببك زادا

فيخرج على أن يكون زادا المنصوب معمولا لترود ولا يجوز دخول (من) عليه إلا في شذوذ من الكلام أو في ضرورة².

أما ابن مالك فقد أشار إلى هذا الخلاف في الخلاصة بقوله:

وجمع تمييز وفاعل ظهر *** فيه خلاف عنهم قد اشتهر

واختار مذهب المبرد المجوز للجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز فقال: "وأجاز المبرد وقوعه بعد الفاعل الظاهر وهو الصحيح"³.

ثم فند حجة المانعين ورد عليها بقوله: "ومن منع وقوعه بعد الفاعل الظاهر يقول: إن التمييز فائدة المجيء به رفع الإبهام، ولا إبهام إلا بعد الإضمار، فتعين تركه مع الإظهار، وهذا الكلام تلفيق عار من التحقيق، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر وإن لم يرفع إبهاما فإن التوكيد به حاصل، فيسوغ استعمالا، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة، نحو قوله تعالى: {ولى مدبرا} [القصص: 31] و {ويوم أبعث حيا} [مريم: 33]، مع أن الأصل فيها أن يبين بها كيفية مجهولة فكذا التمييز، أصله أن يرفع به إبهام، نحو: له عشرون درهما، ثم يجاء به بعد ارتفاع الإبهام قصدا للتوكيد، نحو: عنده من الدراهم عشرون درهما، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا} [التوبة: 36].

ومنه قول أبي طالب:

ولقد علمت أن دين محمد *** من خير أديان البرية دينا⁴

فلو لم ينقل التوكيد بالتمييز بعد إظهار فاعل نعم وبئس، لساغ استعماله قياسا، على التوكيد به مع غيرهما، فكيف؟ وقد صح نقله، وقرر فرعه وأصله⁵ وقد رد ناظر الجيش ما ذكره ابن مالك

¹ البيت من بحر البسيط وهو لجريير في ديوانه، ص 395، والخزانة، ج 4، ص 108. الشاهد فيه قوله: (بئس الفحل ... فحلا) حيث جمع بين فاعل بئس الظاهر وهو: (الفحل) والتمييز وهو: (فحلا)

² المصدر نفسه، ج 1، ص 68. 69، وينظر: شرح جمل الزجاج، ج 2، ص 287.

³ شواهد التوضيح، ص 107.

⁴ الشاهد فيه قوله: (دينا) أتى بها للتوكيد في معرض كلامه عن التمييز بعد ذكر الفاعل بعد نعم وبئس، فكما جاز هذا البيت للتوكيد لا لرفع الإبهام كذلك يجوز في نعم وبئس.

⁵ شواهد التوضيح، ص 109.

من أدلة قياسية، بعد أن ذكر قوله: "... فالجواب عنه أن يقال: نعم التمييز يمتنع في كل ما لا إبهام فيه ولا دليل في الآيات الشريفة على ما ذكره؛ لأن أسماء العدد مهملة في أصل وضعها، فهي محتاجة إلى التمييز"¹.

ونرى أن ما ذهب إليه ابن عصفور، وهو عدم جواز الجمع بينهما إلا إذا أفادا معنى جديدا هو الأولى نحو: نعم الرجل فارسا، ولا يجوز: نعم الرجل رجلا زيدا، لأن المقصود من الفاعل الظاهر المرفوع ومن التمييز المنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر، وإن فائدة التمييز رفع الإبهام ولا إبهام في الجملة مع وجود الفاعل الظاهر كما قرره سيبويه.

المسألة الثانية: (خلاف النحويين في العطف على الضمير المجرور)

لا خلاف بين النحويين في جواز العطف على الظاهر والضمير المتصل، والمتصل المنصوب نحو: قام زيد وعمرو، وإياك والأسد، وأما العطف على الضمير المجرور ففيه خلاف بين النحويين وانقسموا إلى ثلاثة مذاهب:

• **الأول: مذهب سيبويه² وجمهور البصريين واختاره الفراء³ من الكوفيين وهو منع العطف إلا بإعادة الجار أو في الضرورة الشعرية: فيجوز عندهم: سلمت عليك وعلى زيد، ولا يجوز سلمت عليك وزيد وعلتهم في ذلك: "أن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلا بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار وعطف الاسم على الحرف لا يجوز"⁴ بجانب هذا التعليل الذي ذكره الأنباري فقد ذكر لهم ابن مالك حجتين: إحداهما أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على التنوين.**

الثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمنع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر، نحو: {قال لها وللأرض} [قصلت: 11]⁵، ثم رد عليهم ابن مالك بأن الحجتين ضعيفتان، لعدة أسباب ذكرها بقوله:

¹ شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ص 53.

² الكتاب، ج 2، ص 381.

³ معاني القرآن للفراء، ج 1، ص 252.

⁴ الإنصاف، ج 2، ص 463.

⁵ شواهد التوضيح، ص 53.

أما الأولى فيدل على ضعفها أن شبه الضمير بالتثوين ضعيف، فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع، ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده، ومن الإبدال منه، لأن التثوين لا يؤكد ولا يبذل منه، وضمير الجر يؤكد ويبذل منه بإجماع، فللعطف عليه أسوة بهما. وأما الثانية: فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر، شرطاً في صحة العطف لم يجر: رب رجل وأخيه ولا: أي فتى هيجاء أنت وجارها ولا: كم ناقة لك وفصيلها ولا: الواهب الأمة وولدها ولا: زيد وأخوه منطلقان، وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقدمها وتأخر ما عطفت عليه كثيره¹.

- **المذهب الثاني: للجرمي** وفيه تفصيل، فإن أكد الضمير جاز العطف نحو: (مررت بك نفسك وزيد) مررت بك أنت وخالد، وإن لم يؤكد يجب إعادة الجار إلا ضرورة نحو: مررت بك وبخالد.
- **المذهب الثالث: مذهب الكوفيين** ومعهم ابن مالك وأبو حيان، فقد أجازوا العطف بدون إعادة الجار وفي سعة الكلام فنقول: مررت بك وخالد.

قال ابن مالك في الخلاصة:

وعود خافض لدى عطف على *** ضمير خفض لازماً قد جعلاً

وليس عندي لازماً إذ قد أتى *** في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

وقال في كتابه شواهد التوضيح بعد أن ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً".

"قلت تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين، إلا يونس وقطربا والأخفش والجواز أصح من المنع، لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نظماً ونثراً². وتبعه في ذلك أبو حيان³، والمرادي⁴، وابن عقيل⁵، والسمين الحلبي⁶، وسبقهم أبو شامة⁷.

¹ المصدر السابق، ص 53-54.

² شواهد التوضيح، ص 53.

³ ارتشاف الضرب، ج 2، ص 658.

⁴ شرح التسهيل للمرادي، ص 818.

⁵ المساعد لابن عقيل، ج 2، ص 470.

⁶ الدر المصون، ج 2، ص 297.

⁷ إبراز المعاني، ج 3، ص 60-61.

واستشهد ابن مالك بكثير من الشواهد الدالة على جواز العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار نظما ونثرا وسنأخذ نماذج منها فقط دونما إسهاب، فقال: "... ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: {قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام} [البقرة: ٢١٧]، فجر (المسجد) بالعطف على الهاء المجرورة بالباء لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه العطف على الموصول، وهو (الصد) قبل تمام صلته، لأن (عن سبيل) صلة له، إذ هو متعلق به... ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة: {واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام} [النساء: ١] بالخفض وهي أيضا قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى ابن وثاب وأبي رزين، ومن مؤيداته قول بعض العرب: ما فيها غيره وفرسه" وأجاز الفراء أن يكون: {ولستم له برازقين} [الحجر: 20] معطوفا على: لكم فيها معاش، وأنشد سيبويه:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا *** فاذهب فما بك والأيام من عجب²¹

بعد هذا العرض يقول ابن مالك: "... فقد تبين بالدلائل التي أورتها صحة العطف على ضمير الجر، دون إعادة العامل واعتضدت رواية جر اليهود والنصارى في الحديث المذكور"³.
والذي نرجحه في هذه المسألة هو رأي الكوفيين القائل بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وهو ما عليه ابن مالك، وذلك لكثرة ما أوردوه من الشواهد السماعية نظرا ونثرا، وكفى بهذا حجة ودليلا على رجحان اختيار ابن مالك.
المسألة الثالثة: (العطف على ضمير الرفع المتصل).

إذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب أن يفصل بينه وبين المعطوف عليه بفواصل، وأكثر ما يكون ذلك بضمير الرفع المنفصل، فحينما تريد أن تعطف (عمرا) على الضمير المستتر من نحو قولك: زيد قام أبوه، يجب عليك أن تقول: زيد قام هو وعمرو، ونحو قولك: قمت ومحمد، قمت أنا ومحمد ونحو قوله تعالى: {لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين} [الأنبياء: 54] ف(آباؤكم) معطوف على الضمير في (كنتم) وقد فصل بالضمير المنفصل وهو (أنتم) وقد يكون الفصل بغير ضمير الرفع كالفصل بالحال نحو: قمت مسرعا وزيد، والجار والمرور نحو: ذهبت إلى البيت وعمرو والمفعول نحو: أكرمت وزيد ولا النافية نحو قوله تعالى: {ما أشركنا ولا آباؤنا} [سورة الأنعام: 148]

¹ البيت من بحر البسيط وهو بلا نسبة في الإنصاف، ج2، ص463، وشرح المفصل ج2، ص12 والخزانة ج5، ص123، والمعجم المفصل، ج1، ص107.

الشاهد فيه قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف الأيام على الضمير المجرور في (بك) بغير إعادة حرف الجر وهذا عند البصريين ضرورة، أما الكوفيون فيجيزون ذلك.

² شواهد التوضيح، ص55.

³ المصدر السابق، ص57.

(آباؤنا) معطوف على الضمير (نا) وجاز الفصل بينهما ب(لا) وقد اتفق النحويون على جواز العطف على ضمير الرفع المتصل إذا كان هناك توكيد أو فصل، ثم اختلفوا في وروده بدون فصل، فذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، وذهب البصريون إلى عدم جوازه إلا في الضرورة الشعرية¹.

وقد علل ابن جني مذهب البصريين لقبح العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل بقوله: "... وهو امتناعهم من العطف على ضمير الفاعل نحو: قمت وزيد، وقعدت وبكر فاستقباحهم لذلك حتى يؤكدوه فيقووه، ويلحقوه بالأسماء في نحو: قمت أنا وزيد، وقعدت أنا وجعفر دلالة على أنهم قد نزلوا التاء منزلة بعض الفعل، فكما لا يحسن أن يعطف الاسم على بعض الفعل، كذلك لم يستحسنوا عطفه على التاء من قمت، لضعف التاء وامتزاجها بالفعل وكأنها كجزء منه"².

وتبعاً لاختلاف البصريين والكوفيين، فقد اختلف رأي ابن مالك في حكم العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل، فقد أورد في كتابه شواهد التوضيح صحة جواز العطف بدون فصل وهو اختيار الكوفيين فقد تحدث عن هذا بعد أن أورد قول علي رضي الله عنه: (كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر³، وقول عمر رضي الله عنه: كنت وجماد لي من الأنصار⁴، فقد ورد في الحديثين: "صحة العطف على ضمير الرفع المتصل، غير مفصول بتأكيد وغيره، وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر إلا على ضعف، ويزعمون أن بابه الشعر والصحيح جوازه نثراً ونظماً"⁶.

بالإضافة إلى ما استشهد به ابن مالك من الحديثين السابقين فقد استشهد بقوله تعالى: (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) فقال: "إن واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين ووجود (لا) بعدها لا اعتداد به، لأنها بعد العطف، ولأنها زائدة إذ المعنى تام بدونها"⁷.

ومما استشهد به ابن مالك على صحة العطف بدون فصل قول جرير:

¹ الإنصاف، ج2، ص380.

² سر صناعة الإعراب، ج1، ص221.

³ رواه البخاري، كتب فضائل الصحابة باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذاً خليلاً، ج5، ص9.

⁴ رواه البخاري، كتاب المظالم، باب الغرفة، ج3، ص133.

⁵ شواهد التوضيح، ص144.

⁶ المصدر السابق، ص144.

⁷ المصدر السابق، ص115.

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه *** ما لم يكن وأب له لينا لا¹

وقول عمر بن أبي ربيعة:

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى *** كنعاج الملا تعسفن رملا^{2,3}،

فالمتمأم لهذه النصوص يجد أن ابن مالك يسير على مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، في حين أن البصريين أجمعوا على اختصاصه بالضرورة، وقد أكد ابن مالك موقفه هذا في كتابه شرح الكافية الشافية مستدلاً بحكاية سيبويه حيث قال: "ولا يمتع العطف عليه دون فصل، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعضهم: مررت برجل سواء والعدم، فعطف العدم دون فصل، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء"⁴، وما استدلل به ابن مالك من حكاية سيبويه في جواز العطف بدون فصل مخالف لما صرح به سيبويه في كتابه حيث قال: "وأما قوله: مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح حتى تقول: هو والعدم، لأن في سواء اسما مضمر مرفوعا كما تقول: مررت بقوم عرب أجمعون، فارتفع (أجمعون) على مضمر في (عرب) بالنية فهي هنا معروفة على المضمر"⁵.

ويعضد هذا الاعتراض ما صرح به سيبويه في غير مرة من كتابه فقال: "لو قلت: أقعد وأخوك، كان قبيحا، حتى تقول: أنت لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر"⁶.

ويقول: "ولا يعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر وذلك قبيح"⁷.

وما ذهب إليه سيبويه من عدم جواز العطف بدون فصل قال به ابن مالك في كتابه سبك المنظوم والفوائد النحوية والتسهيل وعمدة الحافظ والخلاصة وهو بهذا خالف رأيه في كتابه شواهد

¹ البيت من بحر الكامل وهو لجرير وهو في شرح التسهيل، ج3، ص374. والأشموني، ج2، ص392. الشاهد فيه قوله: (يكن وأب له) حيث عطف قوله (أب) بالواو على الضمير المرفوع المستتر في (يكن) وهو مذهب الكوفيين، ويرى البصريون أنه يجوز في ضرورة الشعر، فإذا كان هناك تأكيد أو فصل يجوز معه.

² البيت من بحر الخفيف وهو في الخصائص، ج2، ص263. الشاهد فيه قوله: (أقبلت وزهر) حيث عطف (زهر) على الضمير المستتر.

³ شرح التسهيل، ج3، ص374.

⁴ شرح الكافية الشافية، ج3، ص1244_1245.

⁵ الكتاب، ج2، ص31.

⁶ المصدر السابق، ج1، ص298.

⁷ المصدر السابق، ج1، ص278.

التوضيح، وشرحه للتسهيل والكافية الشافية حيث نبه على قبحه فقال: "وإن تبع ضمير رفع متصل قبح إلا بعد الفصل بتوكيد أو ما يقوم مقامه من فصل قبل العاطفة بفضلة وبعده (إلا)"¹.

وقال في كتابه عمدة الحافظ بعد أن تحدث عن قلة العطف على ضمير الرفع المتصل دون فصل: "فهذا قليل ضعيف، وإنما يكثر ويقوى العطف على ضمير الرفع المتصل إذا فصل بينه وبين العاطف بضمير منفصل"².

وقال في كتابه التسهيل: "بضعفه ما لم يفصل"³.

وذكر في الخلاصة أن العطف بلا فصل فاش وهو ضعيف فقال:

(وإن على ضمير رفع متصل *** عطفت فأفصل بالضمير المنفصل
أو فاصل "ما" وبلا فصل يرد *** في النظم فاشيا وضعفه اعتقد)⁴

وما ذهب إليه ابن مالك في الرأي الثاني سبقه إليه المبرد حيث يقول: "... فإن حذف التوكيد قبح"⁵، وقال ابن عصفور: "ولا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد ولا طول إلا في ضرورة الشعر"⁶.

ونرى أن ما ذهب إليه ابن مالك في الرأي الثاني من القول بضعف العطف على الضمير المجرور المتصل بدون فصل هو الراجح في هذه المسألة وهو ما عليه سيبيويه وجمهور البصريين لورود السماع به نظماً ونثراً، أما ما عليه الكوفيون من جواز العطف بلا فصل في اختيار الكلام وهو مذهب ابن مالك الثاني فمردود بما قرره البصريون من احتمال تأويل أدلتهم التي ساقوها، وما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

¹ سبك المنظوم وفك المختوم، ص 177. وينظر الفوائد المحوية في المقاصد النحوية، ص 76.

² شرح عمدة الحافظ، ج 2، ص 657_658.

³ تسهيل الفوائد، ص 177.

⁴ شرح ابن عقيل، ج 2، ص 217.

⁵ المقتضب، ج 3، ص 210.

⁶ شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 200، وينظر: المحرر الوجيز، ج 2، ص 359_360، والهمع، ج 3، ص 220، وشرح المفصل، ج 2، ص 9، والأشموني، ج 1، ص 429، وشرح التصريح على التوضيح، ج 2، ص 151.

المبحث الثاني: عوامل الجزم

المسألة الأولى: (هل يجوز استعمال "إذ" بمعنى "إذا" في إفادة الاستقبال والعكس؟).

من الظروف المبنية "إذ" و"إذا" ولهما عدة أقسام تحدث النحويون عنها كثيرا ولكن الذي سنتناوله بالبحث هنا الخلاف الدائر بين النحويين في جواز استعمال "إذ" بمعنى "إذا" في إفادة الاستقبال، واستعمال "إذا" بمعنى "إذ" في إفادة الزمن الماضي، وقد اختلفوا على قولين:

- القول الأول: المنع: مطلقا وهو قول الجمهور، ذهبوا إلى عدم صحة وقوع "إذ" موضع إذا والعكس، وتأولوا ما يوهم خلاف ذلك.
- القول الثاني: الجواز: جوز أصحاب هذا الرأي استعمال "إذ" بمعنى "إذا" في إفادة الاستقبال والعكس ومنهم ابن مالك واحتجوا بنصوص من الآيات القرآنية.

قال السيوطي بعد أن تحدث عن "إذ" وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور: لا، وقال جماعة منهم ابن مالك: نعم واستدلوا بقوله تعالى: {يومئذ تحدث أخبارها} [الزلزلة: 4] والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب {ونفخ في الصور} [الكهف: 99] أي: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع¹. وقد لخص هذا الخلاف المرادي بعد أن ذكر أقسام "إذ":

"الثاني: أن يكون ظرفا لما يستقبل من الزمان، بمعنى "إذا" ذهب إلى ذلك قوم من المتأخرين، منهم ابن مالك، واستدلوا بقوله تعالى: {فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم} [غافر: 69، 70]. وبآيات أخرى، وذهب أكثر المحققين إلى أن "إذ" لا تقع موقع "إذا" ولا "إذا" موقع "إذ" وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى، متيقنة مقطوع بها، عبر عنها بلفظ الماضي وبهذا أجاب الزمخشري² وابن عطية³ وغيرهما⁴، وقد نص ابن مالك على رأيه بعد أن ذكر حديث ابن ورقة بن نوفل "إذ يخرجك قومك"⁵، وبعض الآيات القرآنية السالفة الذكر، فقال: "استعمل فيه "إذ" موافقة لـ "إذا" في إفادة الاستقبال، وهو استعمال صحيح، غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين"⁶، ثم قال: "... وكما استعملت "إذ" بمعنى "إذا" استعملت "إذ" بمعنى "إذا" كقوله تعالى: {بأيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو

¹ همع الهوامع، ج2، ص172.

² الكشاف، ج4، ص173.

³ المحرر الوجيز، ج4، ص569.

⁴ الجنى الداني، ص188.

⁵ أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، ج1، ص7.

⁶ شواهد التوضيح، ص9.

كانوا غزى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا} [آل عمران: 156]، وكقوله تعالى: {ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه} [التوبة: 92]، وقوله تعالى: {وإذا رأو تجارة أو هوا انفضوا إليها} [الجمعة: 11]؛ لأن {لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا} و{ولا أجد ما أحملكم عليه} مقولان فيما مضى، وكذا الانفضاض المشار إليه واقع أيضا فيما مضى، فالمواضع الثلاثة صالحة لـ "إذ" وقد قامت "إذا" مقامها¹، وما ذهب إليه ابن مالك سبقه إليه العكبري والرضي والسيوطي، قال العكبري بعد أن ذكر قول الله تعالى: {ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعا وأن الله شديد العذاب} [البقرة: 165]. "وأما "إذ" وقد وقعت هنا بمعنى المستقبل، ووضعها أن تدل على الماضي، إلا أنه جاز ذلك لما ذكرنا أن خبر الله عن المستقبل كالماضي، أو على حكاية الحال بـ "إذ" كما يحكى بالفعل وقيل: إنه وضع "إذ" موضع "إذا" كما يوضع الفعل الماضي موضع المستقبل لقرب ما بينهما²، وقال الرضي: "قد تكون إذا للماضي كإذ كما في قوله تعالى: {حتى إذا بلغ بين السدين} [الكهف: 94-96]، و {حتى إذا ساوى بين الصدفين} و {حتى إذا جعله نارا} كما إن إذ تكون للمستقبل كإذ كما في قوله تعالى: {وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم} [الأحقاف: 11]³، وقال السيوطي: (إذ للوقت الماضي، وللمستقبل في الأصح)⁴.

ونرى أن ما ذهب إليه ابن مالك من جواز إقامة كل منهما مقام الآخر هو الصواب لأنه مذهب السماع، ولأن جواز استعمال الأدوات بعضها مكان بعض في اللغة جائز وما يعزز هذا ما ذكره ابن هشام: "وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: (فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم) فإن يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد أعمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا"⁵.

المسألة الثانية: (هل يقع فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا؟)

إذا وقع الشرط والجزاء جملتين فعليتين، فإما أن يكون الفعلان ماضيين نحو: إن قام محمد قام زيد، وإما أن يكونا مضارعين نحو: إن يقيم محمد يقيم زيد، وإما أن يكون الأول ماضيا والآخر مضارعا نحو: إن قام محمد يقيم زيد، وهذا الأخير فيه خلاف بين النحويين حيث خصه سيبويه وجمهور النحويين بالضرورة، أما الفراء وتبعه ابن مالك فسائغ عندهما في الاختيار.

¹ شواهد التوضيح، ص 10.

² التبيان للعكبري، ج 1، ص 106.

³ شرح الرضي، ج 3، ص 184.

⁴ همع الهوامع، ج 2، ص 171.

⁵ مغني اللبيب، ج 1، ص 96.

قال السيوطي بعد أن تحدث عن تجانس الفعلين: "... ثم أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا، وهذا القسم أجازته الفراء في الاختيار، وتبعه ابن مالك: وخصه سيبويه والجمهور بالضرورة"¹.

وما نسب إلى سيبويه قال به في كتابه: "فإذا قلت: إن تفعل فأحسن الكلام، أن يكون الجواب أفعَل، لأنه نظيره من الفعل، وإذا قال: إن فعلت فأحسن الكلام أن تقول: فعلت لأنه مثله"². وتبعه في هذا الاختيار المبرد وابن عصفور. قال المبرد: "وأعدل الكلام: من أتاني أتيتَه، كما أن وجه الكلام من يأتي أتتِه"³.

وقال ابن عصفور: "ولا يجوز تقديم المضارع وتأخير الماضي إلا في ضرورة"⁴.

أما ابن مالك فقد جوز هذا الاستعمال في اختيار الكلام معتمدا على النظم والنثر والقياس فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من يَمِمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ"⁵.

وقول عائشة، رضي الله عنها: "إن أبا بكر رجل أسيف، متى يَمِمْ مقامك رق"⁶.

"قلت: تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا، لفظا لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء".

ثم ذكر مجموعة من الأبيات الشعرية الدالة على جواز هذا الاستعمال منها قول حاتم:

"وإنك مهما تعط بطنك سهله *** وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا"⁷

وقول الشاعر:

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا *** ملأتم أنفس الأعداء إرهابا"⁸.

¹ همع الهوامع، ج2، ص551.

² الكتاب، ج1، ص132.

³ المقتضب، ج3، ص130.

⁴ المقرب: ج1، ص275.

⁵ صحيح البخاري، ج4، ص16.

⁶ المصدر السابق، ج4، ص182.

⁷ البيت من بحر الطويل وهو في الجنى، ص710، والخزانة، ج9، ص27.

الشاهد فيه قوله: (تعط) حيث وقع فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا.

⁸ البيت من بحر البسيط وهو في المقاصد النحوية، ج4، ص428، وهمع الهوامع، ج2، ص551.

الشاهد فيه قوله: (إن تصرمونا وصلناكم) (وإن تصلوا ملأتم) حيث ورد فعل الشرط تصرمونا وتصلوا فعلين مضارعين، وورد جوابا الشرط فعلين ماضيين هما: وصلناكم وملأتم.

وغير ذلك من الآيات.

وقال: "ومما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى: (إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين)[الشعراء: 26]، فعطف على الجواب الذي هو (ننزل) (ظلت) وهو ماضي اللفظ، ولا يعطف على الشيء غالبا إلا ما يجوز أن يحل محله، وتقدير حلول ظلت محل نزل: إن نشأ ظلت أعناقهم لما نزل خاضعين"¹.

ثم ذكر ابن مالك أدلة القياس فقال: "ولهذا الاستعمال، أيضا مؤيد من القياس، وذلك أن محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظا وتقديرا، واللفظي أصل للتقديري، ومحل الجواب محل غير مختص بذلك، لجواز أن يقع فيه جملة إسمية وفعل أمر أو دعاء، أو فعل مقرون بقدر أو حرف تنفيس أو بلن أو ب (ما) النافية، فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا للأصل، لأن المراد منهما الاستقبال، ودلالة المضارع عليه مرافقة للوضع، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع، وما وافق الوضع أصل لما خالفه، وإذا كانا ماضيين خالفا للأصل، وحسنهما وجود التشاكل، وإذا كان أحدهما مضارعا والآخر ماضيا حصلت الموافقة من وجه، والمخالفة من وجه، وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف لأن المخالف نائب عن غيره، والموافق ليس نائبا، ولأن المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عما وضع له، إذ هو باق على الاستقبال، والماضي بعدها مصروف عما وضع له، إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى"²، إلى غير ذلك من الأدلة القياسية التي ساقها لجواز تقديم المضارع وتأخير الماضي في اختيار الكلام، وتبعه في ذلك الأشموني في حديثه عن الشرط وجوابه بعد أن شرح قول ابن مالك:

وماضيين أو مضارعين تليهما أو متخالفين.

"وخصه الجمهور بالضرورة، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار وهو الصحيح"³، ونرى أن ما ذهب إليه ابن مالك من جواز وقوع فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا هو الصواب، لأنه مذهب السماع والقياس الذي ساقه ابن مالك، خاصة وأن الجمهور لم ينكروه البتة وإنما قيدوه بالضرورة.

¹ شواهد التوضيح، ص14.

² المصدر السابق، ص15.

³ الأشموني، ج2، ص256.

النتائج:

- 1) رغم أن كتاب شواهد التوضيح كتاب صغير مقارنة مع كتب ابن مالك الأخرى، إلا أنه احتوى على كثير من المسائل النحوية التي ناقشها ابن مالك في هذا الكتاب معتمدا على الحديث النبوي كمصدر أساسي من مصادر الاحتجاج.
- 2) لم يكن ابن مالك متعصبا لمذهب نحوي دون آخر، فهو يوافق رأي البصريين تارة ورأي الكوفيين تارة أخرى، ويميل أحيانا إلى آراء أحد النحويين كالمبرد والأخفش والزمخشري، ويخالف ما عليه الأكثرية وينفرد بآراء جديدة محتكما في ذلك بقوة الدليل مما يعكس رسوخ علمه في هذا الفن وسعة أفقه وعظيم إحاطته.
- 3) اضطراب رأيه أحيانا في المسألة الواحدة كاضطرابه في مسألة العطف على ضمير الرفع المتصل، حيث ذهب إلى موافقة جمهور النحويين وسيبويه في القول بضعف العطف على الضمير المرفوع بدون فصل، وأورد ذلك في كتابه: (الخلاصة) والتسهيل والفوائد النحوية، أما في كتابه شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية، فقد أخذ برأي الكوفيين في جواز العطف بلا فصل من دون شرط.
- 4) ينسب أحيانا إلى بعض النحويين قولا وحين الرجوع إلى كتبهم يقولون بخلاف ذلك كما هو الحال في نسبه إلى سيبويه القول بجواز العطف على ضمير الرفع المتصل من دون فصل وهو مخالف لما صرح به سيبويه في كتابه من عدم جواز ذلك.
- 5) رجحنا قول ابن مالك الذي تبع فيه سيبويه والجمهور أحيانا والكوفيون أحيانا أخرى في أربع مسائل، فيما رجحنا رأي ابن عصفور في مسألة جواز الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتميز لقوة ما استند إليه من دليل.
- 6) من خلال هذه الاختيارات تبين اتجاه ابن مالك النحوي (بصري).
- 7) أيضا تبين أنه يعتبر رائدا من رواد المدرسة الأندلسية التي اعتبرها بعض الباحثين بأنها إحدى المدارس النحوية.

التوصيات:

- 1) إحصاء هذه الاختيارات النحوية والصرفية بمنهجية علمية دقيقة وتحليلها في مؤلفات ابن مالك المختلفة، وبيان قيمتها في الدرس النحوي.
- 2) دعم هذه الاختيارات بالشواهد، سواء بآيات، أو أحاديث، أو شعر.
- 3) شرح هذه الاختيارات، في بحث خاص، يمكن الرجوع إليه.

- (4) مناقشة هذه الاختيارات ومدى تأثير ابن مالك بمن سبقه.
(5) توضيح الاتجاه الخاص لابن مالك من حيث المذهب النحوي.

قائمة المصادر والمراجع:

- (1) الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان (1998): ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- (2) جادو، محمد علي (1413هـ): إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة ت، وتعليق: محمد عبد الخالق، ط1، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.
- (3) ابن السراج، أبو بكر محمد (1985م): الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، الأردن: مؤسسة الرسالة.
- (4) النحاس، أحمد بن محمد، بن إسماعيل (2002م): إعراب القرآن، ط2، بيروت: دار الفكر.
- (5) الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان (د،ت): البحر المحيط، راجعه صدق محمد جميل، مكة المكرمة: المكتبة التجارية.
- (6) فكي، أحمد محمد مصطفى (1982م): التبصرة والتذكرة للصيمري، ت: فتحي أحمد مصطفى، ط1، جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي.
- (7) ابن جني، عثمان بن جني، أبو الفتح (1986م): المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ت/ ناصف، علي النجدي، والنجار عبد الحلیم، ط2: دار سزكين للطباعة والنشر.
- (8) سيوييه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1983م): الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2: مكتبة الخانجي.
- (9) الأنباري، عبد الرحمن، كمال الدين (د،ت): الإنصاف في مسائل الخلاف، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
- (10) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1399هـ): بغية الرعاة، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، بيروت: دار الفكر.
- (11) ابن يعيش، علي بن يعيش (د،ت): شرح المفصل لابن يعيش، ت/ أحمد السيد أحمد: المكتبة التوفيقية.

- 12) الأندلسي، محمد بن يوسف، أبو حيان (1986م): تذكرة النحاة لأبي حيان، ت د/ عفيف عبد الرحمن، ط1: مؤسسة الرسالة.
- 13) ابن هشام، أحمد بن عبد الله: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ت/محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
- 14) ابن هشام، أحمد بن عبد الله (1998م): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تقديم حسن محمد، ود إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- 15) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (1980م): شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين، ط2، القاهرة: دار التراث.
- 16) المبرد، محمد بن يزيد (1979م): المقنضب، ت/ عضيمة، محمد عبد الخالق، جمهورية مصر العربية وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط2، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- 17) ابن هشام، أحمد بن عبد الله (د،ت): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت/ عبد الحميد، محمد محي الدين، بيروت: دار الفكر.